الخاتمة:

القانون الدستوري هو فرع من الدراسات القانونية، للمهتمين بدراسة القانون ونخص بالذكر طلبة الحقوق السنة الاولى ليسانس خلال السداسي الاول والباحثين في مجال القانون العام، حيث يهتم بدراسة موضوع النظرية العامة للدولة التي من خلالها تطرقنا الى اصل نشأة الدولة واساس السلطة فيها، كما عرفنا الدولة وحددنا اركانها وخصائصها بالإضافة الى انواعها من خلال احادية القانون او تعدد القوانين داخل الدولة الواحدة الى دول بسيطة ودول مركبة، كذا تطرقنا الى وظائف الدولة الاساسية والثانوية هذه الاخيرة يحدد من خلالها التوجه الأيديولوجي للدولة(رأسمالية، اشتراكية، اجتماعية).

كما تطرقنا الى النظرية العامة للدساتير والتي من خلالها تم معرفة مفهومه وأسسه وانواعه وكيفية تعديله باعتبار كل دساتير العلم دساتير جامدة تعدل وفق اجراءات خاصة تحدد من قبل الدستور وحسب نوع النظام السائد لكل دولة؛ كما تم دراسة مبدأ "سمو الدستور" وضمانات الحفاظ على هذا السمو بواسطة الرقابة على دستورية القوانين بمختلف صيغها وأساليبها وممارستها عن طريق الدعوى الدستورية، كما أن دراسة القضاء الدستوري في كل مراحل الدراسات القانونية المعمقة أصبحت ضرورة ملحة تقتضي التطرق إلى تفاصيل هذا الجزء الهام من الدراسات.

ولهذا فان دراسة القانون الدستوري أهمية بالغة في العالم المعاصر ذلك بحكم انه، يمثل أهم القواعد الجوهرية والأساسية للدولة على هذا الأساس نجد أنه من جانب يهتم بدراسة كل ما يتعلق بها، لا سيما عناصر وجودها والخصائص التي تتصف بها، كما يبين أيضا شكلها ونظام الحكم فيها والمبادئ التي تقوم عليها كما يختص أيضا بتنظيم المؤسسات الدستورية التابعة لها سواء من حيث تركيبته او كيفية ممارستها لصلحياتها، علاقتها فيما بينها وبين الافراد. **وما يتعلق بالحقوق والحريات** للأفراد..